تأثير القبيلة الليبية على تحقيق التنمية المستدامة. دراسة تحليلية

إعداد

د. محي الدين أحمد المدني

كلية الأقتصاد والعلوم السياسية،جامعة بني وليد- ليبيا

Doi : 10.12816/jasg.2020.73433

استلام البحث : ١٠ / ٢ /٢٠٢٠ قبول النشر: ٢٢ / ٢ / ٢٠٢٠

المستخلص:

أستهدفت الدراسة بشكل اساسي مجموعة من الاشكاليات الداخلية التي اثرت علي عملية التنمية المستدامة في ليبيا، فعقب سقوط نظام "القذافي" عانت ليبيا من عدم الاستقرار والمنافسة السياسية والأيديولوجية والقبلية والاستقطاب الفكري، والتي مثلت مجموعة من العوائق والتحديات كنتيجة للأثر السلبي الذي منيت به المنظومة القيمية في عهد النظام السابق الذي كرس نوعاً من الثقافة القائمة على الفصل بين القبائل المختلفة. هكذا أصبح المجتمع الليبي مجتمعاً منقسماً، تسوده فوضى سياسية، وهشاشة مؤسساتية، في ظل غياب مرجعية متفق عليها وعدم وضوح الرؤية المستقبلية، وخاصة لأن ليبيا لم تكن تمتلك دستوراً تستند عليه ولا نظاماً مؤسساتياً ولا نظاما إدارياً متكاملاً ولا بني سياسية تساعد الحكومة الجديدة على تحقيق تنمية مستدامة بليبيا الجديدة، وعلى ذلك يمكن صياغة المشكلة البحثية على هيئة تساؤل رئيس وهو : **ما تأثير القبيلة الليبية على تحقيق التنمية المستدامة في الدولة الليبية؟ . الاستنتاجات**

١. التجربة الليبية لها عدة سمات ويمكن إجمالها في أنه منذ بداية الأزمة الليبية فرض على حركة التغيير والاحتجاج التحول السريع عن المسار السلمي إلى حمل السلاح لتدخل مباشرة إلى صراع مسلح مفتوح بين الطرفين.

٢. تنوعت المحددات والإشكاليات المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي الليبي ما بين سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ومنها: العامل القبلي، إشكالية توزيع النفوذ والموارد، قضية نزع السلاح من الملشيات وإعادة تشكيل الجهات الأمنية، إشكالية الاندماج القومي، وغيرها.

Abstract:

After the fall of the "Gaddafi" regime, Libya suffered from instability, political, ideological, tribal competition and intellectual polarization, which caused the emergence of a set of internal problems that affected the sustainable development process, which represented a set of obstacles and challenges as a result of the negative impact of the value system in the era of The previous regime which established a kind of culture based on the separation of different tribes.Accordingly, the research problem can be formulated in a major question: What is the effect of the Libyan tribe on achieving sustainable development in the Libyan state?, Conclusions:

1. The Libyan experience has several characteristics, and it can be summarized in the fact that since the beginning of the Libyan revolution, the movement of change and protest has imposed a rapid shift from the peaceful path to carrying weapons to enter directly into an open armed conflict between the two parties.

٢. The determinants and problems affecting the Libyan democratic transformation process varied between political, economic, social and cultural, including: the tribal factor, the problem of the distribution of influence and resources, the issue of disarmament from the revolutionaries and the reshaping of the security authorities, the problem of national integration, and others .

المقدمة

يعتبر عنصر القبيلة مكونا أساسياً وعرقياً لتركيبة المجتمع الليبي نتيجة تفاعل القوى الاجتماعية والعوامل الجغرافية القائمة في البلاد التي أفرزتها "الجهوية"[١]، لذا نجدها حاضرة وبشدة في الحياة السياسية ، سواء في الكفاح ضد المستعمر الإيطالي

[١] مركز المزماة للدراسات والبحوث، الوضع الليبي يبحث عن خارطة الطريق الوضع الحالي في ليبيا على الصعيد السياسي والأمني والمستقبلي (القاهرة: معهد الربيع العربي، يناير ٢٠١٤) ، ص ٢.

١٩١١-١٩٤٣، أو في عصر الملكية ، أو حتى في العصر الجماهيري ، فأول دستور للبلاد بعد جلاء الإيطاليين وضعه رؤساء القبائل ١٩٤٩ لتؤسس بمقتضاه وعلى أساسه أول ملكية دستورية .

والقبيلة في ليبيا ليست رابطة دم، بل مظلة إجتماعية تتعايش تحتها جماعات مختلفة، توفر الحماية والأمان لأفرادها، وكذلك فرص العيش الكريم لأبنائها، فبإمكان أي من أفرادها أن ينضم لقبيلة ما، وله أن يصبح زعيما وحتى شيخا للقبيلة، إذ تجد في القبيلة الواحدة من هو أصله أمازيغي أوتباوي أو عربي أو تركي أو شركسي، وهذا يدل على التنوع الموجود داخل القبيلة الواحدة.

هذا ما هيئ للقبائل الليبية المختلفة بعد الإستقلال في عام ١٩٥١ للقيام بدور نوعي لحقب البناء والتشييد والإستقرار ومشاركتها في تأسيس وتكوين قرى ومدن وتجمعات (للبدو) في الدولة الليبية الحديثة ، من خلال خوض حروب شبه تحررية ضد بقية الوجود الأجنبي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين[٢].

مشكلة الدراسة

عقب سقوط نظام "القذافي" عانت ليبيا من عدم الاستقرار والمنافسة السياسية والأيديولوجية والقبلية والاستقطاب الفكري، وهو ما تسبب في ظهور مجموعة من الإشكاليات الداخلية التي أثرت على عملية التنمية المستدامة، والتي مثلت مجموعة من العوائق والتحديات كنتيجة للأثر السلبي الذي منيت به المنظومة القيمية في عهد النظام السابق الذي كرس نوعاً من الثقافة القائمة على الفصل بين القبائل المختلفة.

هكذا أصبح المجتمع الليبي مجتمعاً منقسماً، تسوده فوضى سياسية، وهشاشة مؤسساتية، في ظل غياب مرجعية متفق عليها وعدم وضوح الرؤية المستقبلية، وخاصة لأن ليبيا لم تكن تمتلك دستوراً تستند عليه ولا نظاماً مؤسساتياً ولا نظاما إدارياً متكاملاً ولا بني سياسية تساعد الحكومة الجديدة على تحقيق تنمية مستدامة بليبيا الجديدة، وعلى ذلك يمكن صياغة المشكلة البحثية على هيئة تساؤل رئيس وهو :

ما تأثير القبيلة الليبية على تحقيق التنمية المستدامة في الدولة الليبية؟

فرضية الدراسة

هناك تأثير إيجابي لوحدة وتفاعل القبيلة الليبية على تحقيق التنمية المستدامة داخل الدولة الليبية

تساؤلات الدراسة

[٢] جمعة، محمد، الكفة الموازية التحركات القبلية المناوئة للسلفية الجهادية في ليبيا، جريدة الأهرام المصرية،(٢٠١٥/٥/٢٠) .

في ضوء التساؤل الرئيس الذي طرحته الدراسة الحالية، يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

١- كيف يبرز البعد القبلي في تطور الدولة الليبية؟

٢- ما دور القبائل في أحداث فبراير ٢٠١١ والفترة الإنتقالية الليبية؟

٣- ما هي ابرز المحددات الداخلية المؤثرة على عملية التنمية المستدامة في ليبيا؟

٤- كيف يمكن صياغة رؤية مستقبلية لدور القبيلة في التنمية المستدامة في ليبيا؟

أهمية الدراسة

يمكن إبراز أهمية الدراسة الحالية على النحو التالى :

اولا : من الناحية النظرية

١- السعى نحو إثراء الدراسات النظرية الخاصة بموضوع التنمية المستدامة ودورها على النطاقين الدولى والإقليمى ومصادرها وكيفية تفعيلها ومحاولة سد بعض النقص فى المكتبة العربية فى هذا الموضوع.

٢-هذه الدراسة تعتبر دراسة استكشافية تسعى إلى رصد ظاهرة وتحديد معالمها وهى المتعلقة بدور ووظيفة التنمية المستدامة وأدواتها وهى تفسيرية تحدد العلاقة بين المتغيرات الظاهرة وتطوراتها أو تحديدا بين طبيعة عمل المؤسسات المختلفة سواء الحكومية او غير الحكومية لتحقيق التنمية المستدامة الخارجية وبين الأدوات المختلفة التي تستخدمها لتحقيق أهداف الدولة من جانب آخر وهى تقييمية تسعى الى تقييم متغيرات العلاقة على نحو يحقق دور فاعل لتحقيق التنمية المستدامة بكافة اشكالها للدولة.

ثانيا : من الناحية التطبيقية

١- تتطلع هذه الدراسة الى زيادة فاعلية دور القبيلة الليبية في سعيها نحو إيجاد حلول للنزاعات من خلال إستخدام الوسائل السلمية وذلك من خلال تخطيط علمى ملموس يناسب الواقع ويرقى إلى مستوى الطموحات السياسية لدى الدولة الليبية لتحقيق التنمية المستدامة.

٢- إن دراسة دور القبيلة في تحقيق التنمية المستدامة وفى سعيها نحو تقديم أو المساهمة فى تقديم حلول للنزاعات والقضايا الليبية بالوسائل السلمية يكون من خلال ممارسة السلطة وتعبيراتها حول قضايا سياسية أساسية عبر عنها (هنتجتون) فى مقومات الحداثة الثلاثة (ترشيد السلطة- التمايز- المشاركة السياسية) واثر تلك الممارسة فى السعى نحو إستخدام القبائل لكافة الوسائل في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا وتكمن هنا الأهمية العلمية لهذه الدراسة .

مناهج الدراسة

فى اطار الدراسة الحالية يسعى الباحث إلى الاستفادة من بعض مناهج البحث فى دراسة موضوع البحث وذلك على النحو التالى:

١- المنهج البنائى الوظيفى

يقوم المنهج البنائى الوظيفى على أساس دراسة النشاط أو مجموعة الأنشطة التى يسلتزمها استمرار النظام موضوع البحث، و بالنسبة للنظام السياسى فهو يتكون من عدة أبنية تؤدى وظائف متعددة ضرورية لاستمراره ، وفقا لما قدمه " الموند" كأول اطار وظيفى للنظام السياسى . [٣]

٢- منهج دراسة الحالة

يسعى الباحث فى هذه الدراسة الى استخدام منهج دراسة الحالة وذلك من خلال دراسة دور القبائل الليبية سواء في المرحلة التي سبقت أحداث فبراير ٢٠١١ او تلك التي تلتها وذلك سعيا لتحقيق التنمية المستدامة بالدولة..

هيكلية الدراسة

المبحث الأول: البعد القبلي في تطور الدولة الليبية

المبحث الثاني: دور القبائل في أحداث فبراير ٢٠١١ والفترة الإنتقالية الليبية

المبحث الثالث: المحددات الداخلية المؤثرة على عملية التنمية المستدامة في ليبيا

المبحث الرابع: رؤية مستقبلية لدور القبيلة في التنمية المستدامة في ليبيا

المبحث الأول

البعد القبلي في تطور الدولة الليبية

في سبتمبر ١٩٦٩ قام مجموعة من الشباب وعلى رأسهم الملازم أول "معمر القذافي" الذي كان يبلغ حينها من العمر -٢٧ عاماً- بعمل انقلاب عسكري أطاح بالملكية وأسس جمهورية في ليبيا وبعدها غير النظام إلي جماهيرية تعتمد بشكل أساسي على اللجان الثورية والشعبية والكتاب "الأخضر" في العام ١٩٧٧ ، وهو ما أدى إلى زيادة الدور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للقبائل الليبية في ظل غياب المؤسسات السياسية وحل أو منع القوى والأحزاب السياسية من العمل الرسمي المعترف به في إطار الدولة ، واتجه نظام "القذافي" إلى تفعيل التحالفات القبلية وتعزيز دور الإيديولوجية في البناء القبلي أيضاً ، كما عزز من تحالفاته القبلية باستخدام المؤسسة العسكرية أيضاً[٤].

أولا: طبيعة القبائل الليبية

---

[٣] انظر فى ذلك : د. كمال المنوفى ، اصول النظم السياسية المقارنة ، الكويت ، الربيعان للنشر ، ١٩٨٥

[٤] بوطالب، محمد نجيب، الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية ، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، أكتوبر ٢٠١١) ص ٩.

يقدر عدد القبائل الليبية بنحو ١٥٠ قبيلة متفاوتة الأحجام، وتنقسم بدورها إلى فروع قبلية، ولكن هذا العدد يتضاءل بسبب ارتفاع معدلات التحضر من جهة، والتداخل في تسمية المدن والمجموعات القبلية من جهة ثانية، وقد عرفت الخارطة القبلية الليبية بعد وصول القذافي للحكم ١٩٦٩ تحالفات وانقسامات مهمة في علاقاتها بالنظام السياسي من جهة، وعلاقاتها بعضها البعض وفي مجالات نفوذها من جهة ثانية[٥].

تعود أصول هذه القبائل إلى الأمازيغ الناطقين وغير الناطقين والتبو والعرب ، ومن أبرزها: (الورفلة) تعتبر هذه القبيلة من أكبر القبائل الليبية، حيث يتجاوز عدد أفرادها المليون، أي حوالي سدس سكان ليبيا ، وهم أكثر القبائل انتشارا على الأراضي الليبية، وتتمركز هذه القبيلة بمنطقة فزان التي كانت إحدى الولايات الثلاث قبل الوحدة ، في الجنوب والجنوب الشرقي للعاصمة طرابلس، كما يعيش عدد من أفرادها بمناطق بنغازي وسرت[٦].

أما (القذاذفة) وهي القبيلة التي ينحدر منها "القذافي" وتتمركز بمنطقتي سبها في وسط البلاد وسرت على شاطئ المتوسط غرب طرابلس ، وهي القبيلة الأكثر تسليحا بين القبائل الليبية ، يعول عليها القذافي في حمايته وحماية أسرته.

(المقارحة) تتمركز هذه القبيلة بمنطقة وادي الشاطئ في الوسط الغربي لليبيا وينحدر منها "عبد السلام جلود" الذي أبعده "القذافي" عام ١٩٩٣ ، وكذلك "عبد الله السنوسي" رجل المخابرات الأول في نظام "القذافي" ، و"عبد الباسط المقرحي" المتهم في قضية لوكربي الذي أطلق سراحه في صفقة أثارت الكثير من الجدل ، وتعتبر هذه القبيلة أيضا من أكثر القبائل الليبية تسليحا.

(ترهونة) وهي تضم عددا كبيرا من القبائل الفرعية يقدرها البعض بنحو ٦٠ قبيلة، وتتمركز في منطقة ترهونة في الجنوب الغربي لطرابلس، وينتمي إلى هذه القبيلة قطاع واسع من القوات المسلحة الليبية، ويشكل عناصرها حوالي ثلث سكان العاصمة طرابلس.

---

[٥] المنصف، وناس، "القبيلة والسلطة في ليبيا"، مجلة المغرب الموحد (العدد ١٢، مايو ٢٠١١) ص ١٩.

[٦] القبائل الليبية، الجزيرة نت، على الرابط: http://www.aljazeera.net/news كذلك إلياس أبو بكر علي الباروني ، سقوط نظام القذافي والتحولات الديمقراطية في ليبيا. دراسة من منظور السياسة الشرعية، رسالة دكتوراه غير منشورة، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا، كوالالمبور، ٢٠١٧، ص. ١٦١

و(زناتة) وهي قبيلة أمازيغية كبيرة تنتشر في مختلف دول المغرب الإفريقي ، و(التوارق) وهي أيضاً قبيلة أمازيغية تقطن الصحراء الكبرى وتتوزع بين عدة دول أفريقية ، وفي ليبيا تتركز القبيلة في مدينة غات بأقصى الجنوب ، وقد حرمت هذه القبيلة لسنوات طويلة من أبسط حقوقها الطبيعية، مثل الرقم الوطني وجواز السفر.

أما (أولاد سليمان) وهي قبيلة مكونة من عدة قبائل صغيرة تتركز أساسا في مناطق سرت وفزان، ولها فروع في كل من مصر وتونس وحتى في تشاد والنيجر.

أخيراً (العبيدات والبراعصة والعواقير) وهي قبائل تعيش في أقصى الشرق الليبي بمنطقة الجبل الأخضر، ومنها وزير داخلية النظام السابق "عبد الفتاح يونس العبيدي" (من قبيلة العبيدات)[٧].

ثانيا: البعُد القبلي في حكم وسياسة الرئيس السابق معمر القذافي

تمكنت القبائل الليبية من شغل الساحة السياسية في ليبيا طوال حكم "القذافي" وملء الفراغ الدستوري والقانوني والحزبي والنقابي والتشريعي والسياسي، وقامت بتكوين الأعراف الاجتماعية لتسيير كافة أوجه الحياة ، فيما عرف بـ "دربة أولاد علي"، أو بالأحرى "شريعة الصحراء" وهذا العُرف أصبح بمثابة قانون للعقوبات ومستند سميًا وجزئيًا إلى الشريعة الإسلامية، ويتكون من ٩٢ مادة تحدد أنماط العلاقات بين أعضاء القبيلة وبعضها البعض والقبائل الأخرى عامة ، وكذلك أنواع الاعتداءات والعقوبات التقليدية التي توقع على من يرتكبها[٨].

مما يزيد من خلط الأوراق، اتجاه النظام تصريحا وتلميحا نحو القبيلة وتوظيف هذه البنى الاجتماعية، في ظل عملية منع صارمة لأي تنظيم مدني آخر، وحتى تنظيمه للجان الثورية، لا يخلو أيضا من عملية ارتكاز على أسس الانتماء المناطقي القبلي، وهذا ما يفسر ظاهرة الولع الشديد بالرجوع إلى الإرث القبلي الليبي[٩].

إن استعمال النظام الليبي للقبائل كان بمثابة الملجأ ، الذي يمكنه في ظل تحالفاته الخارجية المراهنة على العلاقات الحميمة الداخلية ، وأهمها العلاقات القبلية ، التي ظلت الهيكل الاجتماعي الأقدر على احتضان الأفراد والتحكم في مساراتهم السياسية في ظل غياب مكونات مدنية أخرى للانتماء كالأحزاب والنقابات والجمعيات.

خلال مسيرة البناء السياسي للدولة الليبية، تم تأكيد حضور القبيلة في خطط النظام وسعيه الدؤوب إلى توظيفها وتجنيدها، فالنفوذ القبلي لم يختف عن المشهد السياسي

---

[٧]إلياس أبو بكر علي الباروني ، سقوط نظام القذافي والتحولات الديمقراطية في ليبيا. دراسة من منظور السياسة الشرعية، مصدر سابق، ص. ١٦٢

[٨]صلاح الدين، أحمد، "ليبيا وتحديات مرحلة ما بعد القبلية"، ملف الأهرام الإستراتيجي (السنة ١٩، العدد ٢٢١، مايو ٢٠١٣) ص ٥٥، ٥٦.

[٩]بوطالب، محمد نجيب، مصدر سابق، ص ٩.

منذ بدء عمليات التصعيد والاختيار الشعبي، رغم الطابع الرسمي للإعلان عن هذه التوجهات، وقد أدى ذلك إلى الاعتراف بالتنظيمات السياسية القبلية، حيث ظلت الهياكل السياسية الأساسية في لبيبا تتمحور حول **"أمانة المؤتمر الشعبي"** من جهة، و**"اللجنة الشعبية"** من جهة ثانية، لكن ذلك أردف بتنظيمات أهلية ذات طابع قبلي مثل **"روابط شبان القبائل "** التي تتمركز مقراتها في العاصمة طرابلس[١٠].

في العام ١٩٧٧ تشكيل ما يسمى **بـ "النوادي القبلية"** بهدف محاصرة المطالب المناطقية والمحلية الضيقة ، وأيضاً مراقبة تحركات الشبان في المناطق القبلية واكتشاف بؤر التوتر الممكنة ، وهي نفس الأهداف التي وضعت لتنظيمات **"القيادات الشعبية والاجتماعية"**، وهي هياكل قبلية تتمثل وظيفتها في مراقبة المعارضات ومواجهتها[١١].

في مقابل روابط الشباب، تم إنشاء تنظيم **"الحرس الشعبي"** الذي يضم كبار السن من القبائل، يتطوعون لحمل السلاح والدفاع عن النظام، ويمنح المتطوعون للعمل في هذه التنظيمات امتيازات وهبات رمزية ومادية رسخت العلاقات الزبونية[١٢].

لم يكتف "القذافي" بهذه السياسيات، بل إنه أردف تلك التنظيمات بنشاط شخصي دؤوب، من خلال تنظيم سلسلة من الزيارات إلى المناطق والجهات، وذلك بعد قيام بدراسة مسبقة لكل زيارة وتعرف خصائص الجماعة القبلية وتاريخها، وتفضي كل زيارة إلى توقيع وثيقة عهد ومبايعة من طرف كل مجموعة قبلية يزورها، وهو الهدف الأساسي من الزيارة: حشد التأييد والعمل على ضمان عملية إدماج المجموعات القبلية في النظام بشكل جماعي يحول دون إمكانية تمرد الأفراد[١٣].

انتعشت القبلية طوال الحكم للعقيد "القذافي" من خلال اتباع سياسة "فرق تسد"، أي العمل على التفرقة بين القبائل على حسب ولائهم لشخصه ولنظامه وأفكاره، فبينما يقوم بجذب القبائل الموالية له وتوزيع عائدات النفط عليهم كسلاح لشراء ولاء القبائل للنظام ، وتوفير نظام دعم مالي ومادي يقوم بتوفير معظم متطلبات الحياة اليومية من

---

[١٠] المصدر نفسه، ص ١٠.

[١١] إلياس أبو بكر علي الباروني ، سقوط نظام القذافي والتحولات الديمقراطية في ليبيا. دراسة من منظور السياسة الشرعية، مصدر سابق، ص.١٦٣

[١٢] كلاع،شريفة، "التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: حالة ليبيا"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ،(الجزائر ، العدد الخامس، فبراير ٢٠١٤) ص ٧٦.

[١٣] التير، مصطفى، مسيرة تحديث المجتمع الليبي ، (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٩٢) ص ٣٠.

غذاء ووقود وفرص تعليم وعمل بصورة شبه مجانية ، يقوم على النقيض بممارسة سياسة القمع والاضطهاد ضد عائلات بأكملها ومنعها من أية فرص ومزايا في الدولة واستعمال منهج العقوبة الجماعية ، تارة بسجن أبناء القبائل غير المنصاعة لسياساته ، وتارة أخرى بنفي زعمائها ومتابعتهم وملاحقة أسرهم، بسبب قيام بعض أفرادها بمعارضته، ولم يقتصر التنكيل على عائلة أو قبيلة وإنما امتد إلى مناطق جغرافية بالكامل، منها على سبيل المثال الإقليم الشرقي بطبرق ما يعرف أيضا بـ(بنغازي وما حولها).

هكذا يتضح أن البعُد القبلي قام بدور مهم في استدامة سيطرة وتحكم النظام في مختلف مناحي الحياة في ليبيا، من خلال إطلاق النعرات وتأجيجها بشتى الأشكال والصور، وإثارة حفيظة بعض القبائل ضد بعضها الآخر، من خلال دعوة الشيوخ والرجال إلى المجالس الخاصة والعامة وتقديم الهدايا واتباع جملة من الإجراءات التعبوية للحشد لصالح القذافي ، وهو ما أدى إلى وجود حالة التنافس أو الصراع من القبائل[١٤]، ومن أشهرها الصراعات التي تنشأ من حين إلى آخر بين (القذاذفة) و(المقارحة) أو بينهم وبين من يدور في فلكهم من القبائل، في محاولة للمحافظة على السيطرة القائمة وما يستتبعها من امتيازات أو للحصول على مزيد منها.

من هنا فإن القبائل التي نجحت في الاستيلاء على السلطة والسيطرة على مقاليد الأمور في البلاد، تمكنت من تملك الأدوات القهرية التي تمنحها القوة اللازمة للنفي الشامل للمجتمع المدني بكافة قطاعاته وفئاته ، وهو ما تسبب في زيادة تهميش وعي المجتمع وتفكيك أوصاله وحركته عبر القمع المتواصل والاستبداد الذي ضرب كل الأشكال التنظيمية للمجتمع القاعدي، من عناصر فكرية وقوى طلابية ونقابية ومهنية ، ونزع قدرات الجماهير في حرية الرأي والتعبير وخنق المبادرات الشعبية في العمل النقابي والمهني والسياسي المنظم والحر[١٥].

في هذه الظروف تغيبت الدولة تماماً، التي تؤسس للمجتمع المدني من خلال السماح لكل المؤسسات السياسية والنقابية والأهلية بالعمل في إطار قانوني منظم ومعترف به ؛ الأمر الذي دفع إلى البحث عن أطر بديلة ، أدت بدورها إلى تقلص فرص العدل والمساواة ، وأبرزت الجوانب التمييزية بين القبائل، وتضاؤل دور المؤسسات والأجهزة الحكومية في قطاعاتها الخدمية ولم يبق إلا وجهها القهري

---

[١٤] الصواني، يوسف محمد جمعة، ليبيا والثورة وتحديات بناء الدولة ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣) ص ١٣٧.

[١٥] إلياس أبو بكر علي الباروني ، سقوط نظام القذافي والتحولات الديمقراطية في ليبيا. دراسة من منظور السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص.١٦٥

الاستبدادي، لتعود من جديد التركيبة القبلية لتفرض نفسها على الواقع في التعامل والمعاملة[١٦].

على سبيل المثال أصبح المواطنون يلجأون إلى من ينتمي إلى قبيلتهم ممن يتقلدون المراكز والمناصب أو يتمتعون بنفوذ في "النظام" للحصول على حاجاتهم وقضاء مصالحهم أو تلبية رغباتهم أيا كان نوعها، ومن ثم أصبحت المحاباة القبلية عملية ضرورية في ظل تهميش دور المؤسسات الرسمية التي تقدم خدماتها وأعمالها دون تمييز لجميع المواطنين، بل إن غياب دور هذه المؤسسات دفع إلى أن تصبح "التصعيدات" أو حتى التعيينات داخل الأشكال والأطر التي اختارها "القذافي" لتشكل هياكل "نظامه السياسي"، تتم بطريقة توزيع الحصص على القبائل أي أنها لا تتم بمعزل عن الأسس القبلية والتنافس القبلي الذي يغلب مصلحة القبيلة على مصلحة المجتمع[١٧].

من ثم فإن هلامية وسيولة التحالفات القبلية في ليبيا ، وتهافت القبائل على التحالف مع السلطة واستراتيجية "القذافي" في إلحاق الضرر بكثير من القبائل وهدم بناها السلطوية أضعف في العموم بنية القبيلة كقوة فاعلة في المجال السياسي والاقتصادي، حيث أسهم نظام "القذافي" وسياساته المختلفة ، والإلغاء المتكرر للمؤسسات والهيئات والتكوينات الإدارية في تعميق أزمة الدولة ، وغلب في أحيان كثيرة نمط التحالفات القبلية وأبرز الجهوية.

لم تتحول القبيلة إلى مؤسسة تعمل بشكل موازٍ لمؤسسات الدولة الحديثة وبيروقراطيها المركزية ، مما أدى إلى ضعف فرصة تشكيل مجتمع مدني قوي، ومن ثم استمرار البعد القبلي في تأثيره في التفاعلات الاجتماعية والسياسية وفي اتجاهات الأفراد والجماعات في المجتمع الليبي، ما لم يشعر المواطن بوجود منظمات بديلة ومنظمات مجتمع مدني تتمتع بالاستقلالية والفاعلية وتعبر عن توجهاته ومطالبه[١٨].

مع أن ٨٠% من سكان ليبيا يعيشون في مناطق حضرية ، فإنه لا تزال الغالبية العظمى لليبيين تتحدث عن الانتماء القبلي ؛ بسبب ما اصطلح على تسميته بظاهرة "تريف المدن"، حيث إن المناطق الحضرية نمت نتيجة الهجرة من الريف ، وليس

---

[١٦] المسلماني، أحمد، حقوق الإنسان في ليبيا: حدود التغيير ، (القاهرة ، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، ١٩٩٩) ص ٦٦-٧٥.

[١٧] الصواني، يوسف محمد جمعة، "ليبيا بعد القذافي: الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي"، مجلة المستقبل العربي (العدد ٣٩٥، السنة الرابعة والثلاثين، يناير ٢٠١٢) ص ١٢.

[١٨] البورى،عبد المنصف حافظ، "القبلية والجهوية ومستقبل العمل السياسي في ليبيا"، صحيفة القدس العربي، ٢٠٠٩.

بسبب الزيادة الطبيعية ، لذلك لا تزال القبيلة حاضرة في ذاكرة نسبة كبيرة من السكان الحضر، خصوصاً وأنه بدلاً من أن يندمج القادمون من الريف في حياة المدينة ويأخذون بأسباب الحياة الحضارية ، فرضوا على المدينة وسكانها مختلف خصائص حياة الريف وتكريس فكرة الولاء القبلي[١٩].

المبحث الثاني

دور القبائل في أحداث فبراير ٢٠١١ والفترة الإنتقالية الليبية

مع بداية الأزمة الليبية في فبراير ٢٠١١ بدأ النظام الحاكم في التوظيف السياسي للبنيات الاجتماعية التقليدية ، في محاولة منه لتحريك المدن والمناطق، من خلال استنفاره للرصيد القبلي أخلاقيا وعسكريا وسياسياً، وينطوي خطاب الإعلام الرسمي خلال الثورة، على دعوة صريحة إلى هذا الاتجاه، معتمدا على إثارة الخلافات واعتبار الثائرين على النظام "مجموعات إرهابية متواطئة تهدد أمن واستقرار ليبيا"، كما تندرج في هذا الاتجاه عملية عقد "المؤتمرات القبلية"، التي كانت تعقد دورياً وتصدر بيانات الموالاة وإشارات التأييد، ورفض الاصطفاف خلف مناوئينه، تحت سياقات متعددة أهمها رفض التدخل الغربي الذي أطلق عليه بالصليبي لإثارة المشاعر وجلب الدعم له[٢٠].

أما خطاب قادة المجلس الوطني الانتقالي ، فرغم ما يبدو فيه من تحاشي ذكر المعطى القبلي ، فإن بعض ردود الفعل كانت تقتضي مجابهة الخطاب القبلي الذي استخدمته وسائل الإعلام الرسمية ، بالحديث عن بعض الدعم والولاء الذي تقدمه القبائل الليبية للمناوئين لحشد التأييد وإظهار "القذافي" بأنه بلا شرعية قبلية من أي مستوى[٢١].

لكن الواقع يشير إلى أن قبائل ليبيا تختزن بشكل أو آخر مواقف هي تمتد على مدى من التأييد أو المعارضة لنظام "القذافي" بدرجات مختلفة، فمدينة "بني وليد" التي تسكنها قبائل (ورفلة) المعروفة على سبيل المثال، وهي كانت آخر المدن التي تحررت قبل "سرت" بأيام، شهدت هي الأخرى في فترة التسعينيات أعمال معارضة ونشاطات ضد نظام "القذافي" كانت أبرزها حركة انقلاب شهيرة جرت في العام ١٩٩٣، وقام النظام بعدها بفرض الكثير من العقوبات على هذه القبائل على مختلف

---

[١٩] البورى، عبد المنصف حافظ، "القبلية والجهوية ومستقبل العمل السياسي في ليبيا"، ، مصدر سابق، ص ١٣.

[٢٠] بوطالب،محمد نجيب، مصدر سابق، ص ١٠، ١١.

[٢١] إلياس أبو بكر علي الباروني ، سقوط نظام القذافي والتحولات الديمقراطية في ليبيا. دراسة من منظور السياسة الشرعية، مصدر سابق، ص.١٦٧

الأنواع والمستويات، وتمت تصفية العديد من أبنائها سواء أولئك الذين كانوا في الجيش أو غيرهم من المدنيين[٢٢].

المسألة الأخطر هنا هو أن الخروج ضد "القذافي" ذاته قاد إلى نوع من بروز التصنيف القبلي بشكل واضح، فهناك قبائل عُرفت بمبادرتها للالتحاق بركب المناطق المناوئه للنظام وبفعلها البارز والمباشر وهناك قبائل إما تلكأت، أو أنه لم يكن بإمكانها القيام بأفعال أكثر نشاطاً، وهناك قبائل أخرى كقبائل (ورشفانة) و(ترهونة) ولأهميتها الإستراتيجية وتحكمها بمداخل طرابلس مثلاً، حرص نظام "القذافي" على محاصرتها للحيلولة دون انضمامها، وعمل على إرهابها بما حال دون انتفاضتها بالكامل.

هذا لم يظهر فقط بروز بعض القبائل ، وإنما قاد إلى ما يمكن وصفة بعملية انقسام واضح في مناطق معينة بين هؤلاء الذين تفاعلوا وعملوا من أجل أسقاط النظام ، وأولئك الذين لم يقوموا بفعل مباشر، أو أولئك الذين استخدمهم النظام في مواجهة القبائل والمناطق الأخرى، وهو ما أدى إلى بروز انقسامات حادة وخطيرة على المستوى الاجتماعي والقبلي في مناطق مختلفة[٢٣].

وفور استعدادات الحكومة الانتقالية الليبية بقيادة المؤتمر الوطني، لإجراء انتخابات لاختيار رئيس الدولة ونائبه ورئيس للحكومة والإعداد لانتخاب أعضاء لجنة صياغة الدستور، ظهر العنصر القبلي الذي يشكل اتجاهات الناخبين والأحزاب السياسية، فقد اعترضت بعض القبائل على القانون الانتخابي الخاص بتوزيع الـ٢٠٠ مقعد في المجلس الوطني، حيث أعطى أكثر من نصف المقاعد لصالح غرب البلاد وطرابلس، وهو ما يعني أن هذا الجزء سيشكل الرؤية السياسية المقبلة وسوف يحصل على حق النقض وأنه لن يتم اتخاذ أي قرار بدونها، بينما يمكن إصدار أي قرار بدون موافقة الشرق والجنوب ؛ حيث يصل نصيب الشرق إلى ٦٩ مقعدا مقابل ٣٨ للجنوب[٢٤].

بالرغم من أن ليبيا شهدت عملية كبيرة من الحشد والمشاركة لإجراء انتخابات عامة لأول مرة على سبيل غير جهوي أو قبلي، حيث قام أكثر من ٧.٢ مليون ليبي بتسجيل أسمائهم في سجلات الناخبين، بما يعادل نحو ٨٠% ممن لهم حق التصويت، كما لم تصدر الحكومة أية قيود على تشكيل الأحزاب، مما ساعد في تشكيل العشرات من الأحزاب والتكتلات الانتخابية، من مختلف التوجهات الفكرية والسياسية، وبلغ عدد المرشحين المستقلين للانتخابات ٢١١٩ مرشحا، تنافسوا على ١٢٠ مقعدا، فيما تنافس على المقاعد الـ٨٠ المخصصة للأحزاب ٥١٧ مرشحا، نصفهم تقريبا من

---

[٢٢] الصواني،يوسف محمد جمعة، "ليبيا بعد القذافي"، مصدر سابق، ص ١٣.

[٢٣] الصواني،يوسف محمد جمعة، "ليبيا والثورة"، مصدر سابق، ص ١٣٨.

[٢٤] مركز المزماة للدراسات والبحوث، مصدر سابق، ص ٤.

النساء، وهو أيضا عامل جديد على النظام القبلي المعتاد الذي طالما مثل الناخب فيه زعيم القبيلة من الرجال[٢٥].

عقدت الانتخابات في ليبيا بنظام القوائم الحزبية ، حيث خصص لها ٤٠% من عدد المقاعد، والنظام الفردي المستقل وخصص له ٦٠% من عدد المقاعد، وأسفرت الانتخابات عن تفوق تحالف القوى الوطنية الذي يقوده "محمود جبريل" المحسوب على التيار الليبرالي، وحصل على ٣٩ مقعدًا من ٨٠ مقعدًا المخصصة للكتل السياسية ، مقابل ١٧ مقعدًا لحزب العدالة والبناء، بينما فاز المستقلون بعدد ١٢٠ مقعدا ، أغلبية من الأفراد ذوى الصلات القبلية والعشائرية[٢٦].

وقد شكلت الاشتباكات والصراعات المسلحة بين القبائل أثناء الانتخابات عامل ضغط سياسي على العملية السياسية وأجبر المشاركون فيها على احترام قواعد العمل القبلي ، وخاصة في ظل انتشار الأسلحة ، الأمر الذي أثر على الحالة الأمنية العامة في البلاد على مدى العامين التاليين للأزمة ، وانتشار الاحتكاكات والنزاعات المسلحة مما يؤدي إلى توقف وتأجيل مسارات العمل العام ، بما فيها العملية الانتخابية نفسها[٢٧].

طرحت تلك الاحتجاجات والصراعات المسلحة أجندتها المتمثلة في قضايا خطيرة وملحة على السياسيين والحكومات المتعاقبة ، من أهمها غياب معالجة حقيقية لقضية العدالة الانتقالية وإعادة إدماج بقايا النظام السابق في الحياة العامة أو إجراء محاكمة لقياداته بتهم تتعلق بجرائم حرب أو فساد، وذلك في إطار تحقيق المصالحة الشاملة عن طريق توسط ومشاركة زعماء القبائل والنخب السياسية لاحتواء أثار الحروب الأهلية المتكررة[٢٨].

لكن مناقشة دور القبلية في العملية السياسية دائما ما تأخذ منحى خطيرا عندما تطرح قضية الفيدرالية أو الكونفيدرالية كأساس للحكم في مرحلة ما بعد القذافي، فالتكوين القبلي يدفع باعتبار التوزيع الجغرافي وأماكن النفوذ كمعيار للحكم الذاتي

---

[٢٥] إلياس أبو بكر علي الباروني ، سقوط نظام القذافي والتحولات الديمقراطية في ليبيا. دراسة من منظور السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص.١٦٩

[٢٦] السيد أبو داود، مستقبل الثورة الليبية بعد الانتخابات التشريعية، الإسلام اليوم، على الرابط: http://www.islamtoday.net/bohooth/services/saveart-14-171426.htm .

[٢٧] مخيمر،أسامة، "الأوضاع في ليبيا من الثورة إلى الجمود"، أخبار الساعة،(العدد ٤٥٢١، ابريل ٢٠١٢) .

[٢٨] إلياس أبو بكر علي الباروني ، سقوط نظام القذافي والتحولات الديمقراطية في ليبيا. دراسة من منظور السياسة الشرعية، مصدر سابق، ص.١٧١

والمحلى بين أقطار ليبيا الثلاث (الشرق والغرب والجنوب)، وفي ظل الفارق الرهيب في المصادر الطبيعية وانعدام وجود اقتصاد ليبي إنتاجي خارج صناعة استخراج وتكرير البترول، تتعاظم فرص الصدام بين مناطق الشرق، حيث تتركز أغلبية مناطق استخراج البترول، وتنعدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأغلبية النامية بطرابلس والغرب الليبي، ومعظم تلك المشاكل ناتجة من ماضي التفرقة البغيض لحكومة "القذافي" في معاملة القبائل والمناطق الجغرافية وفشله في تكوين اقتصاد ليبي قوى[٢٩].

يمكن القول أن الخصوصية التي تميز النظام الاجتماعي الليبي فرضت القبلية كبنية اجتماعية وثقافية وسياسية كاملة ، لكنها ليست فاعلة إلا حينما يتم توظيفها في الحراك الاجتماعي صعودا أو نزولاً ، حينذاك تصبح هذه البنية التي خلخلها التحديث ولم يقض عليها، أداة يتم بها التجنيد والتهديد، أي أنها وسيلة احتماء الفرد والجماعة من الدولة ، وهي في الوقت نفسه وسيلة لاحتماء الدولة من الأفراد.

كما أن التحديات الداخلية والخارجية ستدفع القبائل الليبية متعددة المشارب والمآرب نحو الالتحام وتقوية تضامنها الداخلي، وتقليص صراعات المجموعات والأحلاف والتخفيف من تلوينات المجتمع والوعي بأن "ليبيا قبيلة واحدة"، وهو الأمر الذي سيسهم في التخفيف من حدة ضغوطات الخوف من دمار الحرب ومن انعكاسات عمليات التهجير والمحاصرة والحروب الأهلية .

المبحث الثالث

المحددات الداخلية المؤثرة على عملية التنمية المستدامة في ليبيا

تعرضت ليبيا شأنها شأن عدد من البلدان العربية ودول شمال أفريقيا لتسونامي التغيير الذي أحدث تحولاً كبيراً في تاريخ ليبيا السياسي ، والتي كانت خاضعة لحكم العقيد "معمر القذافي" لما يقارب من ٤٢ عاماً، سيطرت خلالها القبلية على مفاصل العملية السياسية بالشكل الذي حرم أغلب فئات المجتمع من المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، فضلاً عن انفراد العقيد "القذافي" وعائلته في إدارة دفة الحكم إلى جانب حصر جميع الامتيازات بشخصه وحاشيته[٣٠].

الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع السياسية في البلاد ، رغم محاولته إدخال إصلاحات اقتصادية وذلك من خلال إطلاقه إشارات العودة إلى النظام الاقتصادي الحر واعتماده الوثيقة الخضراء لحقوق الإنسان، ولكن هذا الأمر لم يعد كافياً لمنح

---

[٢٩] كلاع، شريفة، مصدر سابق، ص ٧٧.

[٣٠] إلياس أبو بكر علي الباروني ، سقوط نظام القذافي والتحولات الديمقراطية في ليبيا. دراسة من منظور السياسة الشرعية، مصدر سابق، ص.١٨٥

الليبيين حقوقهم المدنية والسياسية، مما ولد شعوراً بعدم الرضا بطبيعة الإصلاحات الاقتصادية والتي لم تجد الأرضية المناسبة لتنفيذها[٣١].

أولا: الإشكاليات السياسية

من أهم التحديات التي تواجه المجتمع الليبي في مرحلة الانتقال من الحالة الثورية إلى منظومة سياسية جديدة تحدي مؤسسة الثورة، وإعادة تفعيل آليات المشاركة الرسمية واستيعاب القوى الثورية داخل أطر المشاركة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني الشرعي، ولكن عملية مؤسسة الثورة والانتقال من الحالة الثورية إلى نظام سياسي جديد عادة ما تواجه العديد من الصعوبات، منها كون المجتمع الليبي **هو قبلي بامتياز**[٣٢] يتشكل من عدة قبائل أهمها (ورفلة، المقارحة، القذاذفة) التي شكلت عصب المجتمع الليبي ورهنت تطوره وحددت في الواقع خريطة العلاقة السياسية بين الحكومة المركزية وأطرافه، أي ولاياته ومحافظاته.

أيضاً **هناك اختلال مناطقي ما بين المحافظات وولايات الشرق ونظيراتها في الغرب،** وهو في الواقع مرتبط بالتشكيل القبلي والتوظيف السياسي من قبل النظام، فلقد كان هناك تنافس ضمني بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة، ويمكن القول أنه وإن كانت الولايات الشرقية وبخاصة بنغازي أكثر المدن الليبية التي ساندت الحركة التي قادها "القذافي" في عام ١٩٦٩ في سنواتها الأولى ضد النظام الملكي، فإن تحول تلك المدن إلى معقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية، ومصدراً للاضطرابات والمحاولات الانقلابية ضد نظام "القذافي" منذ السبعينيات من القرن الماضي وما بعدها، قاد إلى مواجهات عنيفة بين الطرفين وموجة من هجرة الكفاءات والمهنيين إلى الخارج نحو أوروبا وهو ما رسخ حالة القطيعة بين العقيد "القذافي" ونظامه وتلك المدن[٣٣].

فقد ظل الشرق في وعي القيادة الليبية منطقة متمردة مناوئة لها، وبالتالي وجب تهميشه وإقصائه من توزيع الخيرات والموارد، وعدم إدراجه بما يكفي في السياسات

---

[٣١] مرزا، علي خضير، ليبيا: الفرص الضائعة والآمال المتجددة ، بيروت ، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، سبتمبر ٢٠١٢) .

[٣٢] الشيخ، محمد عبد الحفيظ، "ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة"، مجلة المستقبل العربي ، (العدد ٤٣٢، فبراير ٢٠١٥) ص ١٢٩.

[٣٣] عودة، جهاد، العنف السياسي والانقسام المجتمعي وتدخل الخارجي في ليبيا ،(القاهرة ، المكتب العربي للمعارف، يوليو ٢٠١٥).

العمومية وخطط التنمية، لذلك تولد لدى الليبيين في مناطق الشرق وعي بضرورة النضال من أجل رفع الظلم الذي أصابهم[٣٤].

هذا ما أظهر **إشكالية التناقض المزدوج**[٣٥]، والتي تبرز في عدد من المظاهر، لعل أبرزها ازدواجية الإيمان بالقانون والثأر في آن واحد، بسبب غياب قيم التسامح وغلب نزعة الحقد والانتقام على إرادة القانون بسبب ما ترتب من نزاعات جراء تطبيق سياسة النزع القسري للملكية، وهو ما تسبب في توليد حقد دفين ونزعة انتقامية، وبالتالي تبرز إشكالية تصادم النزعة الانتقامية أو الثأرية.

من ناحية ثانية تظهر ازدواجية الولاء لمؤسسات المجتمع المدني والانتماء إلى القبيلة، وذلك بسبب غياب المجتمع المدني طوال أربعة عقود ونصف، وهو ما أسهم في تكريس الانتماءات الضيقة على حساب الهوية الوطنية ، فالانتماء القبلي قد يعيق فاعلية المجتمع المدني حتى في ظل قواعد اتخاذ القرارات المبنية على الديمقراطية، حيث سيحرص كل طرف على نصيبه من السلطة حسب هذه الانتماءات، بعيداً عن الشعور بالانتماء للوطن[٣٦].

هو ما أدى إلى انعدام تقاليد العمل السياسي في ليبيا طوال فترة حكم "القذافي" والافتقار الشديد على المؤسسات، حيث لم يسمح بقيام أي نوع من أنواع المؤسسات العصرية أو التنظيمات السياسية أو الاجتماعية أو المدنية كما أفرغها من النخب الثقافية نتيجة قلة الخبرة السياسية والمهنية، فضلاً عن حجم الفراغ الإداري لغياب المؤسسات الرسمية القادرة على تسيير شؤون الدولة[٣٧].

كما قامت الحكومة الليبية بالاعتماد بشكل رسمي على قوة درع ليبيا واللجنة الأمنية العليا وعدد من القوات شبه العسكرية الأخرى، في حين جاءت القوات المسلحة النظامية والشرطة في المرتبة الثانية، وهو النظام الذي يعكس النسق الذي

---

[٣٤] مجاور، صالح، تراجيديا القبيلة في ليبيا.. قبل ..وبعد ..الثورة!!، ٢٠١٠/١/١١، على الرابط:
http://www.libya-watanona.com/letters/v2009a/v11jan10l.htm .

[٣٥] مصباح، زايد عبيد الله، "إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: القيم واتخاذ القرار"، مجلة المستقبل العربي (العدد ٤٠٣، سبتمبر ٢٠١٢) ص ٨٣، ٨٤.

[٣٦] إلياس أبو بكر علي الباروني ، سقوط نظام القذافي والتحولات الديمقراطية في ليبيا. دراسة من منظور السياسة الشرعية، مصدر سابق، ص.١٨٩

[٣٧] الحمداني، كفاح عباس رمضان، مصدر سابق، ص ١٠٤، ١٠٥.

كان موجوداً في ظل حكم القذافي، القائم على ترسيخ نظام هجين بين القوات الرسمية وغير الرسمية[٣٨].

ثانيا: الإشكاليات الاقتصادية

تعد ليبيا دولة غنية في مواردها الطبيعية بالقياس إلى نسبة السكان فيها لذا فان تلك الموارد تفوق حاجتها الفعلية منها وبالرغم من كونها بلد تغلب عليه السمة الصحراوية فإنها تمتلك أراض زراعية أيضا وساحلا بحريا واسعاً على البحر المتوسط، وتأتي ثروتها من النفط والغاز في مقدمة ثرواتها الأخرى[٣٩]، إذ تشكل ٢٤% من عائدات ليبيا من النقد الأجنبي، وتبلغ احتياطيات النفط ٤١.٥ مليار برميل أما الغاز فيبلغ ٥٢.٧ تريليون مما يجعلها تتصدر الدول الأفريقية في هذا المجال، وطاقتها الإنتاجية بشكل عام تبلغ ٢-٣ مليون برميل يوميا، مما يؤشر حالة الثراء لديها، إلا أن اقتصادها يعاني العديد من التشوهات الهيكلية والمشاكل في البنية التحتية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة التي تجاوزت ٣٣% من حجم القوى العاملة الوطنية في البلاد، إلى جانب تدني مستوى الأجور التي استمرت مجمدة منذ أكثر من ١٥ عاماً، وما زال حتى الآن مستوى دخل الفرد في ليبيا ضعيفا، إلى جانب عدم توفر وظائف مناسبة للخريجين، وعدم اعتماد سلم رواتب مجزي يتناسب مع الظروف المعيشية للمواطنين الليبيين[٤٠].

ذلك نتيجة **سوء استخدام عوائد النفط** ؛ من المعروف أن الثروة النفطية في ليبيا ليست متميزة بارتفاع قدراتها الإنتاجية ومخزونها الطبيعي، ولكنها منتظمة ومتزايدة وكان من الممكن لو وظف بشكل رشيد لنقل ليبيا إلى وضع تنموي نوعي لا يقل أهمية عن نظرائه في الدول المتقدمة، لكن سوء تدبير قطاع النفط كان نقمة على ليبيا حيث استشرى الفساد في كل مفاصله وعز على المواطن معرفة إيراداته ونفقاته، في ظل غياب مطلق لمؤسسات مراقبة تدبير عائدات النفط وصرفها، لذا ترتب على سوء تدبير الثروة النفطية وتوزيع عائداتها وعي اجتماعي بالظلم والحرمان من خيرات البلاد[٤١].

---

[٣٨] ويري، فريدريك، إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا: التوفيق بين السياسة وإعادة بناء الأمن ،(بيروت: ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٤ سبتمبر ٢٠١٤).

[٣٩] الغدامسي، محمود علي، النفط الليبي: دراسة في الجغرافية الاقتصادية وإنتاجية النفط والغاز العربي ، (بيروت ، دار الجليل، ١٩٩٨).

[٤٠] أفاية، محمد نور الدين،الديمقراطية المنقوصة في ممكنات الخروج من التسلطية وعوائقه ، (بيروت ، منتدى المعارف، الطبعة الأولى، ٢٠١٣) ص ١٧٧.

[٤١] عبيد، منى حسين،مصدر سابق، ص ٣٤.

عقب رفع عقوبات الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٣، أخذ النشاط الاقتصادي يزداد بشكل مطرد لمدة سبع سنوات، فبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي حوالي ٥% خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٠، وظل متوسط المعدل السنوي للتضخم في أسعار المستهلك السنوي أقل من ٤%، ورغم النمو السريع الذي شهدته القطاعات غير الهيدروكربوبات، فكانت صادراتها من الصادرات الأقل تنوعاً في العالم، وكان قطاعها الخاص الصغير عائقاً بسبب انتشار السيطرة الكاملة للدولة ونتيجة للإخفاقات المؤسسية المعطلة، ومن ثم ظلت المؤشرات الاجتماعية كما هي ضعيفة، وانخفاض توفير فرص العمل للعمالة الوطنية المحلية[٤٢].بفعل تسارع وتيرة الانفتاح وتفشي الغلاء على الرغم من محاولات النظام ملاحقة الغلاء بزيادة الرواتب والأجور، فإن ارتفاع الأسعار وانتشار الفساد حال دون نجاح تلك الزيادات ، أو الوعود الزائفه بتوزيع عوائد البترول على الشعب .

المبحث الرابع

رؤية مستقبلية لدور القبيلة في التنمية المستدامة في ليبيا

بعد مرور مايقارب التسعة سنوات على تغير النظام ، يبدو أن الوضع في ليبيا ما زال يراوح مكانه، ولا تزال المرحلة الانتقالية محفوفة بمخاطر جمة على رأسها التحدي الأمني واستعادة الدولة سيطرتها الكاملة على ترابها ومؤسساتها ومقدراتها الاقتصادية. ولعل التعثر الذي طبع المسار الليبي خلال السنوات الثلاث الأخيرة ينبغي أن يُفهم في السياق العام للوضع الليبي، فالليبيون ظلوا غير مستوعبين لما يحدث حولهم من تعثر مع أنه تداعيات طبيعية؛ فسقوط نظام والدخول في مرحلة انتقالية يطرح مشاكل لا مفر منها، وهذا مهم لحل المشاكل، فأخطاء ما بعد ٢٠١١، حتى ولو كانت كبيرة وحتى ولو حملناها لأي طرف في السلطة فإن المخرَج سيكون قابلاً للتحقيق[٤٣].

تبقى الحاجة إلى رؤية واضحة للمستقبل وإلى وضع خطة واضحة لتجاوز هذه التعثرات أبرز تحد أمام الليبيين الذي سعى للوصول إلى الديمقراطية التي يختار فيها الشعب بإرادة حرة ووعي إدراكي، نظام حكمه وحكومته عن طريق انتخابات نزيهة من دون تزييف وتضليل، وذلك وفق مرجعية دستورية تضمن الحقوق والواجبات، وتكفل عدالة ميزان الحقوق والواجبات، ولا يوجد فيها تناقض أو عدم تطابق بين

---

[٤٢] الحمداني، كفاح عباس رمضان، مصدر سابق، ص ٧٨.

[٤٣] أحمد، سيدي، تقرير حول ندوة: الثورة الليبية بعد ثلاث سنوات.. تحديات في طريق المستقبل، الجزيرة نت، ٢٠١٤/٢/٢٥، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/events/2014/02/2014220114816409847.htm .

النصوص الدستورية وواقع الممارسة، حيث إن العبرة ليست بما تجئ به الدساتير وإنما بإمكان الممارسة العملية.

بحيث يمكن بناء الدولة الديمقراطي وفق منظور السياسة الشرعية ، التي يتسع مضمونها ورحابها لكل المواطنين، بصرف النظر عن توجهاتهم ومعتقداتهم، ويتم فيها تحقيق المساواة والوحدة الوطنية والعدالة الاجتماعية والتعددية السياسية والحزبية، بهدف التداول السلمي للسلطة إضافة إلى الشفافية والمساءلة ، فوجود النزاهة والمساءلة يفرض على الأغلبية احترام الأقلية السياسية (المعارضة)، بمعنى ضمان حقها في توجيه وإظهار النقد تجاه الأغلبية الحاكمة، وهذا يعني ضمان ممارسة المعارضة للرقابة على منهجية ومسار الأغلبية المتمثلة في الحكومة، الأمر الذي يضمن ويكفل مبدأ التداول السلمي للسلطة، الذي يعد أحد المرتكزات الأساسية للعملية الديمقراطية[٤٤]، وذلك من خلال:

أولا: المصالحة الوطنية لتحقيق التنمية السياسية في ليبيا

تعني في أبسط معانيها عملية للتوافق الوطني تنشأ على أساسها علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية قائمة على التسامح والعدل وإزالة آثار صراعات الماضي، لتحقيق التعايش السلمي بين أطياف المجتمع الليبي كافة، بما يضمن الانتقال الصحيح للديمقراطية، من خلال آليات محددة، ووفق مجموعة من الإجراءات، فبلوغ المصالحة الوطنية الحقيقية والشاملة هو أمر ليس بالهيّن، ويتطلب إلماماً تاماً بالواقع السياسي والاجتماعي والقانوني في ليبيا، وإدراك الدرب الصحيح والإجراءات المطلوبة لبلوغ المصالحة الوطنية، إضافة إلى دراسة تجارب الدول الأخرى[٤٥].

وهي القضية الأساسية التي تشغل أطراف الحوار، حيث أدت تعقيدات الوضع الأمني والسياسي في ليبيا، إلى امتداد خريطة النزاعات المسلحة بين كل القبائل والقوى السياسية الليبية، فعلى الرغم من صدور القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٢ بشأن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، والذي نص في المادة الثالثة منه على ترسيخ السلم الاجتماعي وتحقيق المصالحة الاجتماعية، كما نص على تشكيل هيئة لتقصّي الحقائق والمصالحة في المادة الرابعة، فإن ملف المصالحة الوطنية في

---

[٤٤] الصلابي، علي محمد، العدالة والمصالحة الوطنية: ضرورة دينية وإنسانية (القاهرة: دار بن خلدون، ٢٠١٢)، ص ٥- ٢٣.

[٤٥] الشيخ، محمد عبد الحفيظ، "تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد ٢٠١١"، مجلة المستقبل العربي (العدد ٤٣١، يناير ٢٠١٥) ص ١٠١، ١٠٢.

ليبيا ما زال غير مفعّل[٤٦]، وهو ما دعا مجلس الأمن الدولي إلى إصدار توصية حث فيها الأطراف الليبية على ضرورة تحقيق المصالحة الوطنية وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وبالتالي يشكل ملف المصالحة أحد الملفات الحقيقية المطروحة على طاولة التفاوض، نظراً لأن هناك العديد من الأصوات الليبية التي تدعو إلى ضرورة القصاص العادل ضد كل من أرتكب أي جرم في حق الشعب الليبي، وفي هذا الإطار يمكن القول إن مقتضيات المصالحة الحقيقية تستلزم الالتزام بحكم القانون وإجراء محاكمات عادلة، مع ضرورة التأكيد على أهمية احترام حقوق الإنسان، خاصة في ظل الاقتتال الدائر بين أبناء الشعب الواحد[٤٧].

ثانيا: إقرار دستور وطني

ضرورة إيجاد دستور يجمع في كنفه السلطة والحرية معاً في إطار الدولة، والمقصود هنا الدستور الديمقراطي الذي يؤسس على خمسة مبادئ ديمقراطية عامة مشتركة هي: الشعب مصدر السلطات، سيطرة أحكام الشريعة الإسلامية والقانون والمساواة أمامه، عدم الجمع بين السلطات الثلاث في يد شخص واحد أو مؤسسة واحدة، ضمان الحقوق والحريات العامة دستورياً وقانونياً وقضائيا، ومن خلال تنمية فاعلية المجتمع المدني، التداول السلمي للسلطة وفق انتخابات نزيهة تحت إشراف قضائي كامل ومستقل، ومن دون فساد أو تضليل.

لكن يجب ألا يقتصر الأمر على ذلك، وإنما ضرورة تحويل أو ترجمة مضمون الدستور الديمقراطي إلى حقيقة فعلية على واقع الممارسة، بمعنى أن المبادئ التي يتضمنها الدستور الديمقراطي ينبغي ألا تبقى مجرد حبر على ورق، وإنما تتحول إلى ممارسات سلوكية في الواقع المعيش، فإن العبرة في أحكام الدستور والمبادئ التي يقوم عليها والمؤسسات التي يقيمها، حتى وإن كان ذلك سليماً، تبقى العبرة في تطبيق أحكام الدستور تطبيقاً أميناً[٤٨].

---

[٤٦] حامدي، زهير، "ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات" في سياسات عربية ،(الدوحة: قطر ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد ٧، ٧ مارس ٢٠١٤) ص٩١ .

[٤٧] البارونى ، إلياس أبوبكر ، الحوار والمصالحة الوطنية ، برنامج الشأن الليبي ، قناة ليبيا FM ، لمزيد من المعلومات مراجعة الرابط التالي:
https://www.facebook.com/elyas.albarouni.1

[٤٨] البارونى ، إلياس أبوبكر ، لجنة هيئة التأسيسية لكتابة الدستور في الوقت المحدد ، قناة الجزيرة الفضائية ، وذلك بتاريخ ٥ - ٢ - ٢٠١٤ ، لمزيد من المعلومات مراجعة الرابط التالي https://www.facebook.com/elyas.albarouni.1

ثالثا: توافر الإرادة السياسية لتحقيق التنمية المستدامة

أهمية توافر إرادة سياسية لدى الأطراف، تتبلور في إطار بناء مؤسسة أمنية وعسكرية وفق أسس وطنية بعيداً من الولاءات والمصالح الفئوية والمناطقية الضيقة، والاهتمام بقضايا الأمن والخدمات، ومحاربة الفساد والإفساد، والسير على نهج التعددية السياسية من أجل الوصول إلى تعددية حزبية حقيقية بمختلف اتجاهاتهم الدينية والأيديولوجية ، وخلق واقع ديمقراطي يتجاوز القبلية والمناطقية.

لأن فرص نجاح الحوار الوطني تتوقف على مدى التنازلات التي ينبغي أن يقدمها الأطراف المتحاورون، ومدى المرونة التي يجب أن تبديها الأطراف السياسية والمسلحة، وبالتالي يجب على جميع الأطراف السياسية والحركات المسلحة أن يكونوا واعين في هذه المرحلة الحرجة، وأن يتسموا بالمرونة التي تضمن أمن البلاد واستقرارها، وعلى وجهاء وحكماء القبائل أن ينشطوا في أداء مهمتهم التي ينتظر الشعب والوطن منهم أداءها، وهي أن يكونوا مقربين لوجهات النظر بين الفرقاء السياسيين، من هنا يصبح نجاح عملية الانتقال الديمقراطي مرهوناً بعملية التوازنات والتوافقات.

رابعا : التحالف السياسي لتشكيل حكومة وحدة وطنية في ليبيا

نتيجة التعديل الدستوري الذي حصل من قبل لجنة فبراير التي شكلت من قبل المؤتمر الوطني العام ، انتخب جسم تشريعي جديد تحت مسمي مجلس النواب ومقره بنغازي ، إلا أن اجراء الإستلام والتسليم لم يتم بالصورة القانونية فبدأ الخلاف بين الجسمين التشرعيين القديم والجديد ، وتحولت القضية إلي القضاء من قبل المؤتمر الوطني العام وحكمت الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا ببطلان التعديل الدستوري الذي نجم عنه تشكيل لجنة فبراير ومن تم بطلان انتخاب مجلس النواب ، إلا أن مجلس النواب لم يعترف بحكم المحكمة ، وسارع في الإنعقاد في طبرق وشكل حكومة مؤقتة ومقرها بمدينة البيضاء في شرق البلاد ، وبالمقابل تواجد حكومة بمدينة طرابلس تحت مسمي حكومة الإنقاذ ، وبدأ الخلاف بل أزداد ، إلي حين ظهور خليفة حفتر بعملية تمرد علي النظام وزاد من الأمر تعقيدا ، ودخلت ليبيا في صراع داخلي مع تدخل إقليمي ودولي ، جهة تدعم تمرد خليفة حفتر ومجلس النواب في طبرق ، وطرف آخر تدعم المؤتمر الوطني العام في طرابلس ، وبالمقابل تدخل هيئة الأمم المتحدة باجراء مفاوضات بين الطرفين المتنازعين وعرفت بإتفاق الصخيرات بالمملكة المغربية ونجم عنه ما يعرف بالمجلس الرئاسي ، الذي حضي بإعتراف دولي ، ومجلس الأعلي للدولة ذي صفة إستشارية يتألف من ١٢٠ عضواً من أعضاء المؤتمر الوطني العام طرابلس ، وتدعم كل الأطراف الإقليمية والدولية خيار التوصل لحكومة وحدة وطنية في ليبيا من أجل تحقيق الإستقرار، حيث سبق وأن حث وزراء خارجية دول إتحاد المغرب العربي في بيان صدر في ٧ مايو

٢٠١٥ في ختام الدورة الـ٣٣ لمجلس وزراء خارجية دول إتحاد المغرب العربي، جميع الأطراف السياسية الليبية إلى "الالتزام بالحوار الشامل والتوافقي من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية" في سبيل أمن ليبيا ودول الجوار[٤٩] ، ونتيجة ذلك الحوار شكل مجلس رئاسي وقع في ١٧ ديسمبر٢٠١٥ تحت رعاية الأمم المتحدة يتكون من ٩ أعضاء من بينهم رئيس وثلاث نواب له ، كل واحد منهم من الجهات الثلاث طرابلس وبرقة وفزان ومن مهام المجلس القيام بمهام رئاسة الدولة بشكل جماعي مشترك وقيادة الجيش الليبي .

الإستنتاجات

١. يمكن القول أن النظام السياسي الليبي كان نظاما فرديا، لم يكن يسمح بالمشاركة واحداث تنمية مستدامة وبالتالي فقد افتقر إلى المرجعية القانونية المهيكلة التي تسمح بإنشاء مؤسسات للدولة في المقام الأول وتتيح تنظيم إطار سياسي وتشريعي واضح المعالم لتسيير أمورها.

٢. التجربة الليبية لها عدة سمات ، حيث أتفردت بها عن الثورات العربية الأخرى ويمكن إجمالها في أن منذ بداية الأزمة الليبية فرض على حركة التغيير والاحتجاج التحول السريع عن المسار السلمي إلى حمل السلاح لتدخل مباشرة إلى صراع مسلح مفتوح بين الطرفين (النظام والمعارضة) ، و إن طرفي الصراع قد عمدا إلى الاستعانة بأطراف خارجية (المرتزقة، الناتو) في سعي كل طرف لحسم الصراع لصالحه ، مع افتقار الثورة الليبية إلى مؤسسات مجتمع مدني تتبناها وتدعمها في ظل عدم وجود مثل تلك المؤسسات على الساحة الليبية وعدم مشروعيتها.

٣. لم تشهد الدولة الليبية تنمية مستدامة بالمعني الكلي نتيجة الأحداث التي تلت سقوط النظام والتي طغى عليها الجانب العسكري والصراع السياسي وبالتالي افتقدت الدولة لخطة متوازنة لإحداث تنمية حقيقية.

٤. تنوعت المحددات والإشكاليات المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي الليبي ما بين سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ومنها: العامل القبلي، إشكالية توزيع النفوذ والموارد،قضية نزع السلاح من الملشيات وإعادة تشكيل الجهات الأمنية،إشكالية الاندماج القومي،وغيرها...

٥. الإعلان الدستوري الذي أطلقه المجلس الوطني الانتقالي لم يكن غير قادر على تحمّل وزر المشاكل التي تتخبّط فيها ليبيا في المرحلة الانتقالية، فالسلطة الدستورية التي كان يُفترَض أن تنبثق عن هذا الإعلان -بحلول ٧ فبراير ٢٠١٤- لم ترَ النور، ولا تزال الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور قيد الإنشاء فيما يسود الانقسام في الآراء

[٤٩] المنشاوي، إبراهيم، مصدر سابق.

حول مستقبل البلاد، والدليل على ذلك أنّ الصراع حول الإطار الدستوري أدّى إلى اندلاع صراعٍ مسلّح بين الأطراف التي شاركت في الثورة الليبية.

٦. تم تشكيل عدد كبير من منظمات المجتمع المدني ، لكنها لا تزال محدودة النشاط ولا يوجد تواجد لها في كل مناطق ليبيا، وهو ما يعكس أسلوب المبادرة والسعي إلى السيطرة بتكوين تجمعات واتحادات بدون أن يكون لها ترجمة عملية على المستوى الشعبي في كل أرجاء البلاد.

التوصيات

١. إنّ الدرب الصحيح لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة يستلزم إتباع الآليات المناسبة للعدالة الانتقالية؛ لذلك من المهم دراسة المصالحة الوطنية جنباً إلى جنب مع آليات العدالة الانتقالية: وهي تحديداً كشف الحقيقة والمحاسبة والتطهير، والإصلاح المؤسسي، والعفو، وجبر أضرار الضحايا، وتخليد ذكراهم، وحفظ الذاكرة الجماعية.

٢. إجراء عملية الفرز والتصنيف واستخدام آليات العدالة الانتقالية الأخرى المتاحة لمحاولة رأب تصدّعات المجتمع الليبي وإعادة الاستقرار إليه عن طريق تحديد أسباب وأنماط العنف واحتوائه، وإعادة إدماج من شردَ عن الطريق أو غُرّر به إلى أحضان المجتمع.

٣. يجب أن نضع في الاعتبار عند تصحيح مسار العدالة الانتقالية، أنّ أطراف المصالحة الوطنية تتعدّد في ليبيا، وأنهم لا يقتصرون على قبيلة أو منطقة أو فصيل معيّن، وبذلك تتعدّد صور المصالحة المطلوبة، فهناك مصالحة يجب أن تجري بين رموز النظام السابق وفئات عديدة من المجتمع الليبي ممن ذاقوا الظلم أو التعذيب أو الاعتقال قبل ١٧ من فبراير٢٠١١، ويتفرع عنها مصالحة بين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في ظلّ هذا النظام ورموز القوى الأمنية والملشيات التي ارتكبت تلك الانتهاكات، فضلاً عن المصالحة مع العديد من الفئات التي عانت الإقصاء والتهميش.

٤. إزالة حالة الاحتقان القبلي والانقسام المجتمعي الحادّ التي روّج لها رموز النظام السابق، ونتجت منها صدامات دموية بين أنصاره وغيرهم من فئات الشعب الليبي، ثم تأتي المصالحة الأهم والأصعب، وخصوصاً بعد أحداث ١٧ فبراير بين شرائح المجتمع الليبي.

٥. تعزيز وعي المواطنة والمساواة والديمقراطية وتقبل الرأي الآخر مع تكريس منهج التغيير السلمي بصفته الضمان لتعايش قوى القبائل.

المصادر

١) ابوطالب، محمد نجيب، الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية ، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، أكتوبر ٢٠١١)

٢) أحمد، سيدي، تقرير حول ندوة: الثورة الليبية بعد ثلاث سنوات.. تحديات في طريق المستقبل، الجزيرة نت، ٢٠١٤/٢/٢٥، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/events/2014/02/201422011481640984 7.htm .

٣) أفاية، محمد نور الدين،الديمقراطية المنقوصة في ممكنات الخروج من التسلطية وعوائقه ، (بيروت ، منتدى المعارف، الطبعة الأولى، ٢٠١٣)

٤) الباروني ، إلياس أبوبكر ، لجنة هيئة التأسيسية لكتابة الدستور في الوقت المحدد ، قناة الجزيرة الفضائية ، وذلك بتاريخ ٥ ـ ٢ ـ ٢٠١٤ ، أنظر إلي الرابط التالي :
https://www.facebook.com/elyas.albarouni.1

٥) البورى،عبد المنصف حافظ، "القبلية والجهوية ومستقبل العمل السياسي في ليبيا"، صحيفة القدس العربي، ٢٠٠٩.

٦) التير، مصطفى، مسيرة تحديث المجتمع الليبي ، (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٩٢)

٧) السيد أبو داود، مستقبل الثورة الليبية بعد الانتخابات التشريعية، الإسلام اليوم، على الرابط:
http://www.islamtoday.net/bohooth/services/saveart-14-171426.htm.

٨) الشيخ، محمد عبد الحفيظ، "ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة"، مجلة المستقبل العربي ، (العدد ٤٣٢، فبراير ٢٠١٥)

٩) الشيخ، محمد عبد الحفيظ، "تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد ٢٠١١"، مجلة المستقبل العربي (العدد ٤٣١، يناير ٢٠١٥)

١٠) الصلابي، علي محمد، العدالة والمصالحة الوطنية: ضرورة دينية وإنسانية (القاهرة: دار بن خلدون، ٢٠١٢)

١١) الصواني، يوسف محمد جمعة، ليبيا والثورة وتحديات بناء الدولة ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)

١٢) الصواني، يوسف محمد جمعة، "ليبيا بعد القذافي: الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي"، مجلة المستقبل العربي (العدد ٣٩٥، السنة الرابعة والثلاثين، يناير ٢٠١٢)

١٣) الغدامسي، محمود علي، النفط الليبي: دراسة في الجغرافية الاقتصادية وإنتاجية النفط والغاز العربي ، (بيروت ، دار الجليل، ١٩٩٨).

١٤) القبائل الليبية، الجزيرة نت، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news
١٥) المسلماني، أحمد، حقوق الإنسان في ليبيا: حدود التغيير ، (القاهرة ، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، ١٩٩٩)
١٦) المنصف، وناس، "القبيلة والسلطة في ليبيا"، مجلة المغرب الموحد (العدد ١٢، مايو ٢٠١١)
١٧) إلياس أبو بكر علي الباروني ، سقوط نظام القذافي والتحولات الديمقراطية في ليبيا. دراسة من منظور السياسة الشرعية، رسالة دكتوراه غير منشورة، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا، كوالالمبور، ٢٠١٧
١٨) جمعة، محمد، الكفة الموازية التحركات القبلية المناوئة للسلفية الجهادية في ليبيا، جريدة الأهرام المصرية،(٢٠١٥/٥/٢٠).
١٩) حامدي، زهير، "ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات" في سياسات عربية ،(الدوحة: قطر ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد ٧، ٧ مارس ٢٠١٤)
٢٠) صلاح الدين، أحمد، "ليبيا وتحديات مرحلة ما بعد القبلية"، ملف الأهرام الإستراتيجي (السنة ١٩، العدد ٢٢١، مايو ٢٠١٣)
٢١) عودة، جهاد، العنف السياسي والانقسام المجتمعي وتدخل الخارجي في ليبيا ،(القاهرة ، المكتب العربي للمعارف، يوليو ٢٠١٥).
٢٢) كلاع،شريفة، "التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: حالة ليبيا"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ،(الجزائر ، العدد الخامس، فبراير ٢٠١٤)
٢٣) د. كمال المنوفى ، اصول النظم السياسية المقارنة ، الكويت ، الربيعان للنشر ، ١٩٨٥
٢٤) مركز المزماة للدراسات والبحوث، الوضع الليبي يبحث عن خارطة الطريق الوضع الحالي في ليبيا على الصعيد السياسي والأمني والمستقبلي (القاهرة: معهد الربيع العربي، يناير ٢٠١٤)
٢٥) مخيمر،أسامة، "الأوضاع في ليبيا من الثورة إلى الجمود"، أخبار الساعة،(العدد ٤٥٢١، ابريل ٢٠١٢) .
٢٦) مرزا، علي خضير، ليبيا: الفرص الضائعة والآمال المتجددة ، بيروت ، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، سبتمبر ٢٠١٢) .
٢٧) مجاور، صالح، تراجيديا القبيلة في ليبيا.. قبل ..وبعد ..الثورة!!، ٢٠١٠/١/١١، على الرابط:
http://www.libya-watanona.com/letters/v2009a/v11jan10l.htm .

٢٨) مصباح، زايد عبيد الله، "إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: القيم واتخاذ القرار"، مجلة المستقبل العربي (العدد ٤٠٣، سبتمبر ٢٠١٢)
٢٩) ويري، فريدريك، إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا: التوفيق بين السياسة وإعادة بناء الأمن ،(بيروت: ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٤ سبتمبر ٢٠١٤).